Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 3- September- 2026 | المجلد ١٦- العدد ٣ – ايلول- ٢٠٢٦

The standard of constitutional ethics as a basis for constitutional transformation: from text to practical application

[1] Dr. Heman Ghani Saeed
[1] College of Administration and Economics, Salahaddin University, Erbil
1: Email: Hemn.saeed@su.edu.krd
2: Email:

Abstract:

This research argues that constitutions must be viewed not only as legal instruments but also as moral frameworks that effectively guide societal change. Constitutional morality serves as a normative standard, guiding the application and interpretation of the constitution toward fundamental principles such as justice, equality, human dignity, and freedom. To mitigate social inequality and promote democratic participation, state institutions—particularly courts and legislative bodies—must interpret constitutional language teleologically, focusing on values rather than formalities. Accordingly, constitutional transformation is seen as an ongoing process, where the constitution becomes an instrument for social change, and legal norms are translated into concrete social practices. Additionally, constitutional morality emphasizes that all state actors have an obligation to actively build the constitution as well as to protect it. It guarantees that constitutional transformation is a normatively driven shift toward a more inclusive, just, and democratic order rather than just a technical reform process. It also acts as a moral compass for constitutional judgments.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2026.169222.1742

Submitted: 25/1/2026
Accepted: 24/2/2026
Published: 1/09/2026

Keywords:
Constitutional transformation
constitutional morality
state
society
institutions.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

معيار الاخلاق الدستورية كأساس للتحول الدستوري: من النص الى واقع التطبيق

[١] م.د. هيمن غني سعيد
[١] كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل

الملخص:

يتلخص هذا البحث في ضرورة النظر إلى الدساتير كأطر أخلاقية تُوجّه التغيير المجتمعي بفعالية، إضافةً إلى كونها أدوات قانونية. تُعدّ الأخلاق الدستورية معيارًا معياريًا يُوجّه تطبيق الدستور وتفسيره نحو مبادئ جوهرية تشمل العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية والحرية. وللتخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي وتعزيز المشاركة الديمقراطية، يجب على مؤسسات الدولة - ولا سيما المحاكم والهيئات التشريعية - قراءة اللغة الدستورية قراءةً غائيةً، مع التركيز على القيم لا الشكلية. وبناءً على ذلك، يُنظر إلى التحوّل الدستوري كعملية مستمرة، حيث يُصبح الدستور أداةً للتغيير الاجتماعي، وتُحوّل المعايير القانونية إلى ممارسات اجتماعية ملموسة. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الأخلاقيات الدستورية على أن جميع الجهات الفاعلة في الدولة ملزمة ببناء الدستور وحمايته بفعالية. وهي تضمن أن يكون التحول الدستوري نقلة نوعية نحو نظام أكثر شمولاً وعدلاً وديمقراطية، وليس مجرد عملية إصلاحية شكلية. كما أنها بمثابة بوصلة أخلاقية للأحكام الدستورية.

الكلمات المفتاحية:

التحول الدستوري، الاخلاق الدستورية، الدولة، المجتمع، المؤسسات.

المقدمة

في القانون الدستوري المقارن، رسخت مفاهيم التحول الدستوري والأخلاق الدستورية مكانتها كأدوات تحليلية أساسية لتوضيح الانتقال من النصوص الدستورية الرسمية إلى نظام دستوري عملي وفعّال من الناحية المعيارية. تشير الأخلاق الدستورية إلى المواقف والممارسات والمعتقدات المعيارية للجهات الفاعلة في الدولة والجماعات الاجتماعية، والتي تُعدّ ضرورية لتحقيق روح الدستور بما يتجاوز مجرد صياغته، بينما يشير التحول الدستوري إلى قدرة الدستور على إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية ومؤسسية جوهرية. هاتان الفكرتان مترابطتان ترابطًا وثيقًا: فبدون هدف تحويلي، تفقد الأخلاق الدستورية قدرتها على التحرر، وبدونها، غالبًا ما يبقى التحول الدستوري وعدًا لم يتحقق. يكتسب هذا التشابك النظري أهمية خاصة في السياق العراقي. فبعد عقود من الحكم الاستبدادي والصراع المسلح والتفكك

المؤسسي، أدى تحول سياسي كبير إلى ظهور دستور العراق لعام ٢٠٠٥. وتُعدّ الديمقراطية والفيدرالية وفصل السلطات وسيادة القانون والدفاع عن الحقوق الأساسية وقبول التنوع العرقي والديني والثقافي مجرد أمثلة قليلة على الأهداف التحويلية السامية التي يحددها. في ضوء ذلك، يبرز التساؤل حول مدى تفسير الدستور العراقي وتطبيقه كإطار أخلاقي ملزم للسلوك السياسي، فضلاً عن كونه وثيقة قانونية. من خلال دراسة الأخلاق الدستورية، يمكننا تحديد التناقض بين الواقع السياسي والمعايير الدستورية، وتحديد ما إذا كانت مؤسسات الدولة والنخب السياسية والمجتمع ككل مستعدة لاستيعاب القيم الدستورية كالتزام الديمقراطية، وضبط النفس المؤسسي، وحماية الأقليات، والتقيد بالدستور. وهذا يُتيح تقييم تطور الدستور العراقي باستخدام منهج نقدي معياري يتجاوز العوامل المؤسسية أو العقائدية وحدها.

أولاً: أهمية البحث

يُصبح التحليل النقدي للعلاقة بين الأخلاق والقانون في المجتمعات التعددية ممكنًا من خلال التفاعل مع التحول الدستوري والأخلاق الدستورية. وهو يُشكك في فكرة أن الدساتير مجرد مجموعات من اللوائح الفنية؛ بل ينظر إلى الدستور كبوصلة معيارية تُشكل الأسس الاجتماعية والأخلاقية للتعايش، بالإضافة إلى إرساء النظام المؤسسي. وتبرز معضلة كيفية ضمان الدستور للسلام، وإرساء علاقات قوة شرعية، والتعبير عن المبادئ الأخلاقية في آنٍ واحد، دون المساس بتنوع الأطراف المعنية، في مجتمعات مُتصدعة كالعراق. من منظور فلسفي، تُجسّد هذه القضية الصراع بين العدالة الموضوعية والشرعية القانونية الشكلية. فهي تُثير تساؤلات حول مدى إمكانية إساءة تفسير النصوص القانونية باعتبارها مجرد أدوات للسلطة السياسية. ولذا، تتناول الدراسة العلاقة الجدلية بين الأخلاق والقانون: كيف يُمكن تبرير السلوك الاجتماعي أخلاقياً وتنظيمه في الوقت نفسه وفقاً للمعايير الدستورية؟ وكيف يُمكن لمجتمع تعددي استيعاب معايير مقبولة أخلاقياً وقانونياً؟ وتتناول الدراسة أيضاً قضايا الفلسفة السياسية الأساسية، مثل وظيفة الدستور كوسيلة للتقرير الذاتي الجماعي لمختلف الشعوب، وكيف أن القيم العالمية مثل المساواة والكرامة الإنسانية وسيادة القانون متأصلة في سياقات تاريخية وثقافية معينة، والظروف التي تكون فيها المبادئ الأخلاقية الموجودة في الدستور قادرة على تحويل المظالم الاجتماعية وإنتاج التماسك السياسي. أخيرًا، يُسهم البحث في إعادة النظر في المؤسسات المعيارية من خلال إظهار أن التحول مسعى فلسفي يُعيد فحص العلاقة بين السلطة والعدالة والالتزام الأخلاقي، وليس مجرد عملية قانونية تقنية. وبهذه الطريقة، تُناقش المجتمعات التعددية مستقبلها المشترك وقيمها وفهمها لذاتها من خلال الدستور، الذي لا يُنظر إليه كنص قانوني فحسب، بل كوسيلة عملية ورمزية للتوجيه الأخلاقي والسياسي.

ثانياً: مشكلة البحث

إن مسألة كيفية قيام المؤسسات القانونية بوضع لوائح رسمية والعمل كأساس للقيم الأخلاقية والاجتماعية في مجتمع تعددي هي محور مشكلة هذا البحث، والتي تدرس العلاقة

بين الأخلاق الدستورية المعيارية والتفكير الدستوري التحويلي. اذ لا ينبغي أن تقتصر التعديلات الدستورية على تغيير الهياكل الرسمية فحسب، بل يجب أن تعزز أيضاً ثقة المواطنين وشرعية الدستور وقبوله في الحكومات ذات التعددية الاجتماعية والاقتصادية أو العرقية أو الدينية الكبيرة (مثل العراق). تسلط هذه المشكلة الضوء على التوازن بين التحول المؤسسي المستمر والحفاظ على المبادئ الأخلاقية الأساسية من أجل تقليل الصراع، ومنع إساءة استخدام السلطة، وضمان الحكم الشامل والعادل. إن مسألة إمكانية إصلاح الهياكل المؤسسية الحالية ليست سوى جانب واحد من معضلة التحول الدستوري فيما يتعلق بالأخلاق الدستورية. بل إنها تتناول توترًا فلسفيًا جوهريًا بين التبرير المعياري والصلاحية القانونية الإيجابية، بين ادعاء السلطة السياسية بالشرعية الأخلاقية وواقعها. ووفقًا للأبحاث، فإن الدساتير دائمًا ما تتضمن ادعاءات بالعدالة والمعنى والنظام المعياري، وكلها أمور لا تتحقق إلا بشكل غير مستقر. فهي ليست مجرد انعكاس لتسوية سياسية. تبرز هذه المسألة بشكل خاص في المجتمعات التعددية والمثقلة بالتاريخ: إذ تؤكد المعايير الدستورية على صلاحيتها العالمية، لكن تطبيقها في سياقات اجتماعية متشرذمة يواجه حتمًا هويات محددة، ومفاهيم أخلاقية متضاربة، وعلاقات قوة غير متكافئة. لذا، يبحث هذا البحث في إمكانية التحول والظروف الأخلاقية التي يمكن فيها قبول التغيير الدستوري باعتباره مشروعًا. وبذلك، يُقرّب الدستور من أخلاقيات عملية تدعو إلى التعايش السلمي. يُشكّل البُعد الزمني للقانون الدستوري جانبًا أعمق من مشكلة البحث. فالدستور يقع بين التزامه المعياري بالماضي، واستجابته للواقع الاجتماعي الراهن، وواجبه تجاه الأجيال القادمة. ويتطلب التحوّل التغيير والاستمرارية معًا. وهنا، تُشكّل الأخلاق الدستورية أساسًا تأمليًا يُتيح التحليل النقدي للمعايير الحالية دون التخلي عن إمكانية تحقيق نظام مستقر. وبالتالي، تبحث هذه الدراسة في كيفية تكيّف المعيارية القانونية دون أن تفقد قوتها القانونية. تُسلّط هذه القضية الضوء أيضًا على تعارض بين دور الدستور كمشروع تحرري ووظيفته كأداة للسلطة. فقد تُطعن ديناميكيات السلطة القائمة أو تُطمس عمدًا من خلال التغيير الدستوري. وتتناول الأبحاث التي تبحث في هذا التناقض مدى قدرة الأخلاق الدستورية على أن تكون أداة حيوية لحماية القانون من استغلاله. وبهذا، يُنظر إلى الدستور كمكان للنقد الذاتي المعياري، فضلًا عن كونه إطارًا قانونيًا. أخيرًا، يُتيح البحث إمكانية التفكير النقدي في حدود القانون. فهو يُعالج حقيقة أن القانون لا يُمكنه ضمان جميع المعايير الأخلاقية، وأن النظام الدستوري الخالي من التوجيه الأخلاقي يفقد قدرته على التكامل. ومن خلال معالجة هذا التناقض، يتضح أن عملية تعديل الدستور لا تنتهي أبدًا، وأن الأخلاق والقانون يتحدّيان بعضهما البعض باستمرار، ويُصحّحان بعضهما، ويُقيّدان بعضهما.

ثالثاً: منهجية البحث

يستخدم هذا البحث منهجية تحليلية مقارنة ونقدية لدراسة العلاقة بين التحول الدستوري والأخلاقيات الدستورية، مع التركيز بشكل خاص على العراق. ويُقيّم كيفية انعكاس المبادئ الأخلاقية في النصوص الدستورية، والتفسيرات القضائية. ومن خلال التحليل المفاهيمي والفقهي، تُقيّم الدراسة ما إذا كانت التحول الدستوري يُمثل تطورًا معياريًا حقيقيًا أم

مجرد تغيير مؤسسي شكلي. يضع البُعد المقارن التجربة العراقية ضمن نماذج أوسع للتحول الدستوري، لا سيما في المجتمعات التعددية أو ما بعد النزاعات. وبدلًا من اقتراح نقل التجربة مباشرةً، تُحدد المقارنة أنماطًا ودروسًا تُساعد في تقييم التصميم المؤسسي، وحماية الحقوق، وآليات المراجعة الدستورية في العراق. أخيرًا، يدرس البُعد النقدي الفجوة بين المعايير الدستورية والممارسة السياسية. تُوفر هذه المناهج مجتمعةً إطارًا متماسكًا لتقييم التحول الدستوري كمشروع قانوني وأخلاقي.

رابعاً: خطة البحث

يتألف البحث من مبحثين. يتناول المبحث الأول، بعنوان "التحول الدستوري: الأسس النظرية للتحول الدستوري"، الأسس المفاهيمية والفلسفية للدستورية التحويلية، موضحًا علاقتها بالشرعية والتبرير المعياري والإصلاح المؤسسي في المجتمعات التعددية. ويستكشف كيف يتجاوز التغيير الدستوري التعديل الشكلي ليشمل تحولات أعمق في الهوية الدستورية والسلطة والأسس الأخلاقية. أما المبحث الثاني، بعنوان "الآليات الدستورية لاعتماد الأخلاق الدستورية"، فيحلل الأدوات القانونية والمؤسسية الملموسة التي يمكن من خلالها دمج المبادئ الأخلاقية في النظام الدستوري، مثل المراجعة الدستورية، والتفسير القضائي، والترتيبات الفيدرالية، وحماية الحقوق، ويقيّم قدرتها على ترجمة الالتزامات المعيارية إلى حوكمة فعالة وشرعية.

I. المبحث الأول

الاسس النظرية للتحول الدستوري

ينبغي النظر إلى الدستور والتعامل معه كنظام معياري حيّ، لا مجرد نص جامد. فالدستورية التحويلية تتمحور في جوهرها حول قدرة الدستور على إحداث تحول عميق ومستدام في بنية المجتمع، بما يعالج المظالم التاريخية العميقة. كما أنها تُعنى أساسًا برسم مسار جديد لانتقال سلس إلى عهد جديد كليًا، تُكفل فيه الحقوق الأساسية وتُعزز فيه المساواة. لذا، من هذا المنظور، يُعهد إلى الدستور بمهمة جسيمة ومستمرة، فهو في الوقت نفسه عملية دؤوبة، ويجب تنفيذه بفعالية. وينطوي ذلك على إمكانية خلق علاقة تكاملية بين المجتمع والدستور؛ فمن جهة، يُشكل الدستور قوة دافعة تُحفز وتُعزز التحول العميق والضروري، ومن جهة أخرى، يمكن أن تنعكس هذه التحولات بشكل صحيح في التفسير الدستوري، بما يخدم في نهاية المطاف الهدف الأساسي للتحول الدستوري.

I.أ. المطلب الأول

المفهوم و التعريف

من المعروف ان مفهوم الدستورية التحويلية ظهر في جنوب افريقا، حيث جاء في دستور هذا البلاد بأنه وظيفته هو"جسر تاريخي بين ماضي مجتمع منقسم بشدة يتسم بالصراع والنزاع والمعاناة التي لا توصف والظلم، ومستقبل قائم على الاعتراف بحقوق الإنسان والديمقراطية والتعايش السلمي وفرص التنمية لجميع سكان جنوب إفريقيا، بغض النظر عن اللون أو العرق أو الطبقة أو المعتقد أو الجنس".[١]

اي إنّ معالجة جراح الماضي وتوجيه المجتمع نحو مستقبل غايةٌ نبيلةٌ للدستور. حيث يكمن المبدأ الأساسي للدستورية التحويلية في ضرورة التغيير. ولكن في هذا الصدد تم طرح هذا السؤال الأساسي الذي هو:" كيف لنا أن نُحدث هذا التغيير؟ ما هي الفروقات بين حضارتنا الحالية وتلك التي على الجانب الآخر من الجسر؟"[٢]

و بالتالي يتميز دستور جنوب أفريقيا ما بعد الديمقراطية بالدستورية التحويلية. ومن الأهمية بمكان إدراك أن هذه الفكرة تتألف من مفهومين منفصلين: الدستورية والتغيير. ويُعدّ فهم هذين المفهومين في ضوء أهداف الدستور ومبادئه الأساسية أمرًا بالغ الأهمية. ورغم عدم وجود تعريف متفق عليه، فإن التحول مفهوم يعني "التغيير". ما هو التغيير المنشود؟ ينصبّ تركيز الدستور التحويلي بشكل أساسي على إحداث تغيير نفسي، أو تغيير الأشياء، أو تغيير كيفية سير الأمور قانونيًا. وهذا يعني أن الدولة يجب أن تكون في وضع أقوى لتحقيق وتعزيز الهدف الدستوري المتمثل في تحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية دون تمييز على أساس العرق.[٣]

أي غالباً ما يُنظر إلى دستور جنوب أفريقيا على أنه وثيقة قانونية تقدمية وتحويلية. حيث تعمل جنوب أفريقيا على تحويل نفسها، من خلال دستور يدافع بشدة عن الحقوق المدنية والسياسية التقليدية ويتناول أيضاً الجوانب الأساسية للعدالة.[٤]

(1) Constitution of the Republic of South Africa, Act 200 of 1996.
(2) Pius Langa, "Transformative Constitutionalism," (2006) 17 *Stellenbosch Law Review* 351, 352.
(3) Mashele Rapatsa, "Transformative Constitutionalism in South Africa: 20 Years of Democracy," *Mediterranean Journal of Social Sciences*, Vol. 5, No. 27 (2014), 890.
(4) Eric C. Christiansen, "Transformative Constitutionalism in South Africa: Creative Uses of Constitutional Court Authority to Advance Substantive Justice," *Journal of Gender, Race & Justice* 13 (2010), 576.

و لقد سبق تطبيق السيادة الدستورية في سياق الديمقراطية الجديدة في جنوب إفريقيا تاريخ اتسم بالظلم وعدم المساواة، ويجب فهم الدستور على أنه محاولة واضحة لتغيير الهياكل الاجتماعية والقانونية وكذلك ديناميات السلطة لصالح مزيد من المساواة والعدالة.[١] و تعتبر هذه العملية التطورية، التي تُعرف أحيانًا بالدستورية التحويلية، الدستور نصًا حيًا قادرًا على التكيف مع القضايا المعاصرة وتعزيز نظام اجتماعي عادل، بدلًا من كونه وثيقة قانونية جامدة.[٢]

قد يكون من المفيد تصنيف الدستورية التحويلية ضمن مختلف أنواع الأنظمة القانونية لفهم خصائصها بشكل أفضل. أولها القانون القمعي، حيث يتمثل الغرض الأساسي للنظام القانوني في زيادة فعالية السلطة. وتطغى السياسة السلطوية على القانون، ويكون الاستدلال القانوني انتهازياً، ويكاد الإكراه لا يُكبح. ثانياً، هناك نوع من القانون المستقل، حيث تخضع القوة لقيود قانونية، ويُعدّ الاستدلال القانوني السليم ضرورياً، ولا تخضع المؤسسات القانونية للأهواء السياسية. وأخيراً، يُعدّ القانون الاستجابي وسيلةً للنظام القانوني للتعامل مع التحديات الاجتماعية الملحة. ويهدف إلى تعظيم قدرة القانون على تعزيز التغيير الاجتماعي. وتشمل هذه الفئة الأخيرة الدستورية التحويلية.[٣] من خلال الدفاع عن المبادئ الأساسية للدستور، وقواعده الأخلاقية، والحريات الفردية، تساهم الدستورية التحويلية بشكل مستمر وكبير في تحويل المجتمع.[٤]

و من هذا المنظر ف"إن الركيزة الأساسية للدستورية التحويلية هي أن الغرض الكامل من وجود دستور هو توجيه الأمة نحو مستقبل مشرق، وهو تحويل المجتمع نحو الأفضل."[٥]

(1) Van der Walt, "Transformative Constitutionalism and the Development of South African Property Law (Part 1)," *TSAR* 2005(4), 757.
(2) Rang Nath Singh & Santosh Kumar, "Expanding Horizons of Fundamental Rights in India: A Judicial Journey through Transformative Constitutionalism," *Journal of Frontiers in Multidisciplinary Research* (2025), 170.
(3) Armin von Bogdandy & Luke Dimitrios Spieker, "Transformative Constitutionalism in Luxembourg," *Columbia Journal of European Law* Vol. 29(2), 67.
(4) Gunisha Saluja, "Transformative Constitutionalism in Contemporary Indian Society," *International Journal of Legal Science and Innovation*, Vol. 7, Issue. 1 (2025), 154.
(5) *Navtej Singh Johar v. Union of India*, AIR 2018 SC 4321, available at https://indiankanoon.org/doc/168671544/ (last visited Jan. 1, 2026).

اذ يصف مصطلح "الدستورية التحويلية" ممارسة تفسير وتطبيق القواعد الدستورية بطريقة تسعى إلى تعزيز التغيير الاجتماعي العميق.[١]

و من جهة اخرى "يتطلب الأمر إعادة بناء شاملة للمجتمع والدولة، بما في ذلك إعادة توزيع عادلة للموارد والسلطة." ولتحقيق المساواة في هذه العملية التحويلية، لا بد من القضاء على أنماط الهيمنة الهيكلية والحرمان المادي القائم على أساس العرق والجنس والطبقة الاجتماعية وغيرها من أسس عدم المساواة. كما يتطلب الأمر إتاحة الفرصة للأفراد لبلوغ أقصى إمكاناتهم في تفاعلات اجتماعية بناءة.[٢]

و لتحقيق نظام دستوري تحويلي، يجب أن يتشرب المجتمع ككل مبادئ الحرية والمساواة والإخاء والكرامة. ومن أهم ركائز هذا النظام الهدف الأساسي المتمثل في تحسين المجتمع، أي جعله أكثر شمولاً وتقدماً.[٣]

و بحسب داني براند، لدى الفقهاء القانونيين تفسيران مختلفان للدستورية التحويلية. يُعرّف التفسير الأول التحول بأنه "تحقيق نتائج أو مخرجات ملموسة معينة"، مثل الحد من الفقر من خلال القضاء، بينما يشير التفسير الثاني إلى "التغيير الجذري للمؤسسات والأنظمة التي تُنتج النتائج نفسها".[٤]

لذلك تُعدّ عمليات التحوّل الدستوري تغييرات جوهرية ذات أبعاد معيارية، حيث يُنظر إلى الدستور على أنه مسعى سياسي وأخلاقي، فضلاً عن كونه أداة قانونية لإرساء النظام. ومن هذا المنطلق، يسعى التغيير الدستوري إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع والفرد بشكل جذري، بدلاً من مجرد مراجعة المعايير الرسمية أو الترتيبات المؤسسية. ومن أبرز الأمثلة على هذا الفهم التحويلي التغيير الدستوري الذي طرأ في جنوب أفريقيا بعد انتهاء حقبة الفصل العنصري. فقد صُمّم دستور عام ١٩٩٦ خصيصاً ليكون بمثابة بوصلة أخلاقية نحو مستقبل أكثر عدلاً، وقطيعة مع تاريخ من العنف البنيوي، وعدم المساواة المنهجية، يرتكز هذا النهج فلسفياً على مزيج من حقوق الإنسان العالمية، والأسس الدستورية المعيارية، ومفهوم للعدالة يراعي السياق ويأخذ التفاوت المادي، والمسؤولية التاريخية، والواقع الاجتماعي على محمل الجد. وتُعدّ مفاهيم مثل العدالة الاجتماعية، والمساواة الجوهرية،

(1) Armin von Bogdandy & René Urueña, "International Transformative Constitutionalism in Latin America," *American Journal of International Law* Vol. 114(3) (2020), 405.
(2) Catherine Albertyn & Sandra Goldblatt, "Facing the Challenge of Transformation: Difficulties in the Development of an Indigenous Jurisprudence of Equality," (1998) 14 *SAJHR* 248, 249.
(3) Neetishri Sharma, "Transformative Constitutionalism: A Conceptual Journey from South Africa to India," JETIR Vol. 8, Issue 10 (2021), 783.
(4) Jacobus Frederick Daniël, *Socio-Economic Rights and Transformative Politics*, LLD Thesis, Stellenbosch University (2009), 2–4.

والكرامة الإنسانية مبادئ توجيهية تهدف إلى إحداث تغيير جذري في الإدارة والقانون والفقه، بدلاً من كونها مجرد مُثُل مجردة. وبذلك، يُبيّن المثال الجنوب أفريقي أن الإصلاح الدستوري ليس عملاً نهائياً بقدر ما هو عملية مستمرة، حيث يُصبح الدستور أداة حية للتأكيد الأخلاقي للمجتمع الديمقراطي، ويُوظَّف القانون عمداً لخدمة التجديد المجتمعي. والإقصاء المُبرّر قانونياً.

I.ب. المطلب الثاني

تقييم الدستورية التحويلية و صلتها بالدستورية الاخلاقية

وفقًا للدستورية التحويلية، يُعد الدستور أداة ديناميكية تدفع المجتمع قدمًا، وتُزيل المظالم التاريخية، وتُتيح أنماطًا جديدة من التعايش. من جهة أخرى، تُثير الدستورية الأخلاقية تساؤلًا حول الأساس الأخلاقي لهذه التحويلات: ما هي المبادئ التي ينبغي أن تُوجّه تعديل المؤسسات والقوانين؟ في هذا التفاعل فقط يبرز جانبٌ أكثر عمقًا: فالأخلاق دون نشاط تحويلي تبقى مجردة، والتغيير دون توجيه أخلاقي يُخاطر بأن يصبح تعسفيًا. ونتيجةً لذلك، يتضح أن سلطة الدستور تكمن في تحقيق التوازن بين الضرورة الأخلاقية والتغيير. وينبغي عدم الوقوف على ظوار النصوص، بل يجب الغوص عميقاً في مفاهيمه، بقدر ما يتعلق الأمر بدستور جنوب افريقا و فيما يتصل الأمر مثلاً بمفهوم المساواة، يُقدّم ألبرتين وغولدبلات بوضوح مفهومًا معياريًا عميقًا لها، يتسم بالطابع البنيوي والعلائقي والتحويلي. فبدلاً من المساواة الشكلية أمام القانون، تُصوَّر المساواة هنا على أنها إعادة تشكيل جذرية للواقع الاجتماعي؛ ويمكن وصف هذا الجهد بأنه تأسيسي لا علاجي. ويُشير استعارة "عبور الجسر"، الذي تم الاشارة اليه في بداية البحث إلى نقطة تحوّل في التاريخ: إذ يدعو إرث الفصل العنصري إلى إعادة بناء شاملة للمؤسسات الحكومية والتفاعلات الاجتماعية بدلاً من تعديلات طفيفة وتدريجية. وهذا يضع المساواة ضمن إطار نظرية نقدية ترى الظلم لا كحالات تمييز معزولة، بل كجزء لا يتجزأ من مؤسسات السلطة.

مع ذلك، فإنّ اتساع نطاق هذه الرؤية التحويلية الهائل يُثير تناقضاتٍ لم تُحلّ. فالمطلب بـ"إعادة بناء شاملة" قويٌّ من الناحية المعيارية، لكنّه غامضٌ من الناحية المؤسسية، ممّا يجعله عرضةً للالتباس. إضافةً إلى ذلك، ثمة اعتقادٌ ضمنيٌّ بقدرة الدولة والقانون على إحداث تغيير اجتماعيٍّ جوهريّ. ونظرًا لتورّط الدولة في الماضي في الهيمنة، فقد يُشكّك فقهاء القانون النقديّون في هذا الاعتقاد. مع ذلك، تكمن قوّة النصّ الفكريّة في رفضه اختزال المساواة إلى مجرّد امتثالٍ قانونيٍّ أو سياسةٍ تكنوقراطيّة. بل يؤكّد أنّ تحقيق المساواة مسعىً أخلاقيٌّ وسياسيّ عميق يتطلّب قلبَ التسلسلات الهرميّة الراسخة وإعادةَ التفكير في الحياة الاجتماعيّة عمومًا. اذ يعتمد النظام الدستوري التحويلي على قدرة الحكومة والنظام القانوني على قلب هياكل الهيمنة التي ساهما في بنائها. وهذا يثير تساؤلاً معروفاً في الفلسفة السياسية: هل المؤسسات القائمة تاريخياً على بنية السلطة قادرة على تحقيق أهداف التحرر؟ بدلاً من حل

هذا التناقض، تُقرّ الفلسفة الكامنة وراء النظام الدستوري التحويلي به، وتتعامل مع الدستورية كممارسة أخلاقية مستمرة، ومتنازع عليها، ومعيبة، بدلاً من كونها مذهباً مكتملاً. و لكن يجب ان لا نغظ الطرف على أن أحد جوانب الدستورية التحويلية هو الانتقال من ثقافة الاستبداد الأبوي للدولة إلى ثقافة الدفاع المستمر والدائم عن سلطة الدولة.[١]

و من جانب آخر واجه النظام الدستوري التحويلي انتقادات اخرى. فعلى سبيل المثال، اتُهم بإخفاء الفجوة بين السياسة والقانون. ولتحقيق العدالة الاجتماعية أو الموضوعية من خلال النظام القانوني، لا بد للمحاكم من اتخاذ قرارات سياسية أو إصدار أوامر ذات أثر مالي كبير، كما هو الحال عند إنفاذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وينتج عن ذلك حتماً صراعات مع السلطات السياسية، التي تُسيطر في المقام الأول على السياسات والإنفاق.[٢]

و لكن من الواضح أن الدستورية التحويلية تبعث الأمل في تحسين الدستورية وحماية الحقوق الأساسية رغم هذه الاعتراضات. ويتضح أيضاً أن الدستورية التحويلية تقترب من تحقيق الدستورية والحقوق والحريات الأساسية بطريقة أكثر عملية. وهذا أمر بالغ الأهمية، لا سيما في الديمقراطيات النامية حيث تكون مبادئ الدستورية وحقوق الإنسان إما هشة أو في مراحلها الأولى.[٣]

و للرد ايضاً على الأنتقادات المطروحة آنفاً، يمكن القول بأن النظام الدستوري التحويلي يرحب بالزمنية والانفتاح، على عكس النظام الدستوري التقليدي الذي يهدف إلى الاستقرار والانغلاق. وهو يقوم على فكرة أن المعنى الدستوري يتطور بمرور الوقت، وأن القوانين يمكن توجيهها نحو مستقبل أكثر عدلاً. وهذا يُجسد منظورًا شبه غائي للتطور الدستوري، وينظر إلى الدساتير على أنها مشاريع وليست حلولاً. فالتحول عملية مفتوحة لا تنتهي، وليست ظاهرة مؤقتة تنتهي عندما يتساوى الجميع في الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، وعندما يتبنى المحامون والقضاة ثقافة التبرير. و التحول هو مثال دائم، ونظرة إلى العالم تخلق فضاءً يُصبح فيه الحوار والنقاش ممكنين حقًا، وتُستكشف فيه باستمرار أنماط جديدة للوجود وتُبتكر، وتُقبل وتُرفض، ويكون فيه التغيير غير متوقع، لكن فكرة التغيير ثابتة. لعل هذه هي الرؤية الأمثل لدستور تحويلي، لا انتقالي... لأنه يتصور مجتمعًا منفتحًا دائمًا على التغيير والنقاش، مجتمعًا يُعرّف دائمًا بالتحول.[٤] و يُعارض الفكر الدستوري التحويلي

(1) Daniel Butt, "Transformative Constitutionalism and Socio-Economic Rights," Foundation for Law, Justice and Society (2009), 2.
(2) Eric Kibet & Charles Fombad, "Transformative Constitutionalism and the Adjudication of Constitutional Rights in Africa," (2017) 17 *African Human Rights Law Journal* 340–366, 353.
(3) Ibid, P.35٤
(4) Pius (at2). p.354

النظرة الوضعية للقانون الدستوري باعتباره نصًا ثابتًا، إذ يقترح أن الدساتير يجب أن تتغير لتعكس واقع الشعوب التي يُفترض أن تحكمها.[١]

و يمكن استنتاج عدة عناصر من الدستورية التحويلية، على الرغم من الخلافات حول تعريفها ونطاقها. فهي تركز على المساواة والعدالة الجوهرية، على عكس الليبرالية الكلاسيكية التي تفترض المساواة الشكلية. ولتحقيق العدالة الاجتماعية، يتطلب ذلك بذل جهد واعٍ لتقوية الفئات المهمشة سابقًا في المجتمع من خلال استراتيجيات مثل الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ولأن الدولة يجب أن تبادر لتحقيق العدالة الجوهرية، فإن هذا يستلزم بالضرورة فهمًا أوسع للعدالة يتجاوز مفهوم "الحقوق السلبية" المحدود. ولتحقيق أقصى قدر من إعمال الحقوق الأساسية، يستلزم ذلك تقليل التركيز على الإجراءات والتفاصيل الفنية.[٢] بمعنى اخر الدستورية التحويلية غير محصورةً في القانون والبحث القانوني، مع أنها بطبيعتها مشروعٌ ذو أساس قانوني. وهي "تحويلية" لأنها تنحرف عما يُشير إليه كلير بالتفسيرات التقليدية لسيادة القانون، وتشمل، من بين مجالات أخرى، الفلسفة والنظرية السياسية وعلم الاجتماع.[٣] اي إضافةً إلى كونها نظرية قانونية، تُعدّ الدستورية التحويلية مسعىً فلسفيًا يهدف إلى إعادة النظر في وظيفة القانون في المجتمع. وهي تقوم على رؤى اجتماعية وسياسية وأخلاقية ترى في القانون أداةً للتحرر لا للقمع.[٤]

و ضمن إطار هذا النهج التحويلي، ينبغي للقانون أن يكون قادراً على الاحتفاء بأشكال التنوع والاختلاف الإيجابية والمستقبلية، وأن يحظر في الوقت نفسه الاختلافات المرتبطة بالتمييز. وتُعدّ القدرة على ابتكار أطر معيارية جديدة غير هرمية للإدماج والمشاركة الاجتماعية أمراً جوهرياً لتحقيق ذلك.[٥] أي إن مفهوم التغيير المجتمعي الأساسي من خلال استخدام القانون، وخاصة قانون الدستور، يتجسد في الدساتير التحويلية والفقه/الدستورية المرتبطة بها.[٦]

(1) Shailja Joshi & Chetan Trivedi, "Transformative Constitutionalism in the Global South," *JETIR* Vol. 12, Issue 11 (2025), 700.
(2) Eric Kibet & Charles Fombad, "Transformative Constitutionalism and the Adjudication of Constitutional Rights in Africa," (2017) 17 *African Human Rights Law Journal* 340–366, 353.
(3) Karin van Marle, "Transformative Constitutionalism As/And Critique," (2009) 2 *Stell LR* 288.
(4) Shailja Joshi & Chetan Trivedi, "Transformative Constitutionalism in the Global South," *JETIR* Vol. 12, Issue 11 (2025), P.70٣
(5) Catherine Albertyn, "Substantive Equality and Transformation in South Africa," (2007) 23 *SAJHR* 260.
(6) Sandra Liebenberg, *Socio-Economic Rights: Adjudication under a Transformative Constitution* (JUTA, 2010), 24–25.

و تشير "المنهجية التحويلية" إلى أسلوب لمعالجة القضايا القانونية يسترشد بمبادئ وأهداف وثيقة الحقوق، ولا سيما الهدف الدستوري المتمثل في إرساء إطار قانوني لمجتمع عادل وديمقراطي ومتساوٍ. وتُطبّق المنهجية القانونية التحويلية هذه المبادئ، قدر الإمكان، على تحليلٍ مراعٍ للسياق الخاص بالقضية، يأخذ في الحسبان جميع العوامل الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة.[١] و هذا الامر وثيق الصلة بمفهوم الاخلاقية الدستورية، و يُنسب إلى المؤرخ الإنجليزي جورج غروت ابتكار نظرية الأخلاق الدستورية. وقد فسّر غروت هذا المفهوم في ضوء التاريخ اليوناني، والديمقراطية الأثينية، والتهديدات التي واجهتها. عرّف غروت الأخلاق الدستورية بأنها سيادة شعبية تحكمها الحرية والضبط. كما عرّفها بأنها حق الجمهور في انتقاد المسؤولين العموميين. وبذلك، تؤكد هذه النظرية على القيود الدستورية المفروضة على سلطة المسؤولين العموميين وضرورة التزامهم بها.[٢]

تتضمن هذه الفكرة مشروعًا طويل الأمد لسنّ الدستور وتفسيره وإنفاذه. وهي مُكرّسة لتغيير المؤسسات السياسية والاجتماعية للدولة، فضلًا عن ديناميكيات السلطة، بطريقة ديمقراطية تشاركية قائمة على المساواة، ليس بمعزل عن السياق السياسي، بل في سياق تاريخي من التطورات السياسية الإيجابية. وهي تنطوي على مسعى لإحداث تغيير مجتمعي جوهري باستخدام أساليب سياسية سلمية قائمة على القانون. وتبرز في الخلفية رؤية مجتمع متعدد الثقافات يتسم بالمساواة والتعاطف، ويُدار من خلال عمليات ديمقراطية تشاركية في النظام السياسي.[٣] وفيما يتعلق بتفاعلهم، يتضح أن التحول الدستوري يعتمد بشكل كبير على الفاعلين الدستوريين الملتزمين التزامًا راسخًا وعميقًا بالمبادئ الأخلاقية. ولذلك، تنطوي هذه العملية بطبيعتها على تحول ثقافي. وتُخفف الأخلاق الدستورية بشكل كبير من العواقب السلبية ومخاطر التمسك بالشكليات الجامدة والغموض، مما يؤدي إلى التمسك بالقيم الدستورية بأمانة وثبات أكبر، ويضمن انعكاس هذه القيم بصدق في تفسيرات الدستور وتطبيقاته، مما يمهد الطريق أمام الدستورية التحويلية لتوجيه هذه القيم نحو الغاية المنشودة، وإلى تحول وإصلاح اجتماعي ومؤسسي عميق. وتُحقق هذه العملية كلا الهدفين: تحويل المجتمع، والالتزام بالشرعية المعيارية. تُشكّل المبادئ الأخلاقية الدستورية ركيزة أساسية في أي تحول دستوري، إذ تُحدّد الإطار المعياري الذي يُمكن من خلاله تنفيذ التغييرات المؤسسية بشكل مشروع ومستدام. فالدستور ليس مجرد وثيقة قانونية، بل هو تعبير عن قرار سياسي وأخلاقي جوهري. و يمتلك الدستور "قوة معيارية" لا تنبع فقط من شرعيته الشكلية، بل أيضاً من منظومة قيمه المتأصلة. لذا، يجب أن يسترشد كل تحول بالمبادئ الأساسية التي تُعطي المجتمع هويته واستقراره. و يتمثل الهدف الأساسي للدستورية التحويلية في تغيير المجتمع

(1) Dennis M. Davis & Karl Klare, "Transformative Constitutionalism and the Common and Customary Law," (2010) 26 *SAJHR* 412.
(2) Afreen Afshar Alam & Pragyanshu Gautam, "Constitutional Morality: The New Instrument of Justice?" *Revista de Drept Constituțional* No. 2/2024, 80.
(3) Karl Klare, "Legal Culture and Transformative Constitutionalism," (1998) 14(1) *SAJHR* 150.

من خلال تعزيز الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والعمل على إنهاء الفقر والحد من عدم المساواة. و تشير الأخلاق الدستورية إلى التأمل المنهجي في المبادئ الأخلاقية والمعيارية التي توجه أعمال الهيئات الدستورية ومضمون الدستور نفسه. وهي تتجاوز البنية القانونية الشكلية البحتة، وتطرح تساؤلاً حول القيم التي يعترف بها المجتمع كقيم أساسية، وكيفية ترسيخ هذه القيم في الإطار المؤسسي. في المجتمعات التعددية، تُعدّ الأخلاق الدستورية بمثابة دليل للوساطة في النزاعات بين مختلف الجماعات الاجتماعية والدينية والثقافية، ولخلق أساس مشترك للقانون والعدالة. مثلاً، يتجلى البُعد الأخلاقي في دستور الولايات المتحدة من خلال وثيقة الحقوق، التي تحمي الحريات الفردية، وتضع في الوقت نفسه حدوداً معيارية للتشريع والإدارة. وتضمن هذه المبادئ التوجيهية المعيارية أن تعمل الدساتير ليس فقط كأدوات فنية لتنظيم السلطة، بل أيضاً كأساس أخلاقي للمجتمع

II. المبحث الثاني

الاليات الدستورية لاعتماد الاخلاق الدستورية

من الناحية المفاهيمية، تبدو بعض بنود الدستور العراقي متوافقة مع نهج دستوري تحويلي. إذ تُبرز هذه البنود كرامة الإنسان، والمساواة أمام القانون، والعدالة الاجتماعية، والتعددية السياسية، واللامركزية، والالتزام بإنهاء إرث الإقصاء والاستبداد. وكما هو الحال مع الدساتير السابقة التي وُضعت في أعقاب حكومات استبدادية، يُعدّ هذا الدستور وثيقةً استشرافيةً تُظهر بوضوح رغبتها في القطيعة مع الماضي العنيف. وبهذا المعنى، يُمكن اعتبار الدستور دستورًا تحويليًا يهدف إلى تنظيم السلطة وإعادة بناء المجتمع العراقي وفقًا لمبادئ ديمقراطية كاملة. و لقد أثرت ظاهرة الدستورية التحويلية الناشئة في تعزيز وتوسيع فهمنا للدساتير. ويشكل مفهوم الدستور التحويلي أساساً لفكرة أن البنية الدستورية متجذرة في الاعتقاد بأنها ستكون أداة للتحول المجتمعي، وليست مجرد اتفاق تاريخي واقتصادي واجتماعي سياسي للحفاظ على الوضع الراهن.[١] بل يعزز النظام الدستوري التحويلي المساواة والحرية والإخاء والكرامة. وهو ينطوي على تحقيق الهدف الرئيسي للدستور، ألا وهو تحسين المجتمع.[٢] و يُركز النهج الدستوري التحويلي ايضاً على العدالة الموضوعية والمسؤولية الأخلاقية والكرامة الإنسانية. وهو متجذر في الاعتقاد بأن القانون يجب أن يستجيب للواقع المادي المتمثل في عدم المساواة والإقصاء. وهكذا، يصبح التعديل الدستوري التزامًا أخلاقيًا بالعدالة، لا يستند فقط إلى المنطق القانوني، بل أيضًا إلى الفلسفة الأخلاقية.[٣]

(1) Willy Mutunga, "Transformative Constitutions and Constitutionalism," *Transnational Human Rights Review* Vol. 8, Issue. 1 (2021), 30.
(2) Dharmesh, "Transformative Constitutionalism in India," *International Journal of Law, Policy and Social Review* Vol. 5, Issue 1 (2023), 129.
(3) Shailja Joshi & Chetan Trivedi, "Transformative Constitutionalism in the Global South," *JETIR* Vol. 12, Issue 11 (2025), P.703

II.أ. المطلب الأول

بين الأمل المعياري والواقع المؤسسي

تُعلي الدساتير التحويلية من شأن أجندة تحررية أشمل تُشدد على دور الدولة في إحداث التغيير. لهذا السبب، فإنّ الدستورية التحويلية كمفهوم قانوني هي جزء من اتجاه عالمي أوسع نحو دساتير أكثر شمولًا تتضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإيجابية، ولا تنظر إلى العلاقات الخاصة على أنها خارج نطاق الدستور.[١]

و لكن يجب توخي الحذر الشديد بهذا الصدد، لأنه مع ذلك، قد يحصل تدهور جودة الديمقراطية تدريجيًا عبر سلسلة من الممارسات التعسفية. في هذه الحالة، يبقى الدستور ساريًا، لكن أهدافه الأساسية تُقوّض وتُشوّه تدريجيًا من الداخل. ولا تُستثنى الدساتير التوجيهية أو التحويلية من هذه الديناميكية؛ فقد تدعم، دون قصد، ظهور مشروع يتعارض مع الأهداف الأولية التي نُصّ عليها عند صياغتها، و قد ينطوي في ثناياه على الميول الأستبدادية.[٢]

و من منظور فلسفي، يجب الحذر من ظهو تعارض بين التعددية الدستورية والمساواة التحويلية. و الذي غالباً ما يتجسد في تقديم مصالح الجماعات على العدالة الفردية والمادية، حتى مع سعي الدستورية التحويلية إلى إلغاء الهيمنة الممنهجة (سواء كانت عرقية أو جنسانية أو طبقية أو غير ذلك). قد يُحدّ هذا من قدرة الدستور على معالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والفساد والإقصاء القائم على النوع الاجتماعي، وذلك باستبدال التغيير الهيكلي بمساومات النخب بين الفاعلين ذوي الهويات المشتركة. فبدلًا من أن تكون المساواة مادية وإعادة توزيعية، تبقى في معظمها قانونية ورمزية.

في حين أن الدستورية التحويلية هي استراتيجية مثالية لتحقيق الأهداف والغايات الأساسية للدستور.[٣]علاوة على ذلك، ثمة مشكلة جوهرية تتعلق بتدخل الدولة. فوجود دولة كفؤة وشرعية ضروري لتطبيق المبادئ الدستورية التحويلية من خلال المؤسسات والمحاكم والتشريعات. أما دولة العراق فهي متنازع عليها، و يُقوّض هذا الوضع الوعد التحويلي للدستورية: إذ تفتقر الحقوق الدستورية إلى الشروط المؤسسية اللازمة لتفعيلها، ويصبح القانون رد فعلٍ لا تحررًا.

إضافةً إلى ذلك، ثمة مسألة تاريخية وزمنية. فبحسب النظرية الدستورية التحويلية، يتطور معنى الدستور تدريجيًا وفقهيًا بمرور الوقت، غالبًا تحت تأثير المحاكم والمجتمع

(1) Michaela Hailbronner, "Transformative Constitutionalism: Not Only in the Global South," (2017) 65 *American Journal of Comparative Law* 527–565, p.528.
(2) Juliana Cesario Alvim Gomes, "Bridging Past and Future," *VRÜ | WCL* 56 (2023), 588.
(3) S. Sriharikarthik, "Transformative Constitutionalism and the Role of Judiciary in India," *Indian Journal of Integrated Research in Law*, Vol. III, Issue III, 2.

المدني. وقد حدّت الأزمة السياسية في العراق، والأزمات المتكررة من إمكانية تفسير الدستور. فبدلًا من أن يكون الدستور بوصلة أخلاقية للتغيير الاجتماعي، أصبح أشبه بوثيقة لوقف إطلاق النار. وهذا يعني أنه عندما تبقى الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية وثقة المجتمع دون حل، لا يمكن للنص الدستوري وحده إحداث التغيير. في هذا السياق يواجه هذا المشروع التحويلي انتكاسات وخطرًا محدقًا بالتحول إلى أثر من الماضي. و لكن رغم هذه التحديات، يستطيع المشروع أحيانًا التكيف من خلال حشد جهوده كقوة حافظة. في هذه الظروف، يتحول إلى كيان مرن، ملتزم بحماية المبادئ التي صُمم في الأصل لدعمها.[١]

و من جهة اخرى، وبغض النظر عن الالتزام التحرري الأوسع نطاقًا بتوظيف القانون لتوجيه أنشطة الدولة ودفع التغيير الاجتماعي نحو مجتمع أكثر عدلًا ومساواة، فإن الدستورية التحويلية كمفهوم قانوني لا ترتبط بالضرورة بأي برنامج سياسي محدد. قد تتبنى الدول فهمًا تحويليًا للقانون لأسباب متنوعة. على سبيل المثال، في بعض الدول، يسعى الثوار الناجحون إلى ترسيخ رؤيتهم للتغيير في دستور تحظى بتأييد المحاكم؛ وفي دول أخرى، قد تحاول النخب السياسية تحسين أوضاع البلاد بدعم واهتمام شعبي أقل.[٢]

و في العراق، لا يزال التفسير المعياري ممكناً. فمثلاً، من الممكن استخدام منظور تحويلي يُعيد تفسير الفيدرالية باعتبارها لامركزية ديمقراطية بدلاً من كونها انقساماً طائفياً، ويُشدد على المساواة الجوهرية والعدالة الاجتماعية ومعايير مكافحة الفساد، لإعادة النظر في الدستور العراقي. ويتوافق الالتزام الفلسفي للدستورية التحويلية بالقانون باعتباره مسعى أخلاقياً مستمراً لا حلاً نهائياً مع هذا التفسير. فالدساتير التحويلية تتطلب تحسينًا ذاتيًا مستمرًا، على عكس الأنظمة الدستورية الانتقالية، التي تهدف عادةً إلى حالة معينة من المجتمع، والتي بمجرد تحقيقها، لا تتطلب مزيدًا من الإصلاح.[٣] اذ يُعرف فهم القانون الدستوري وتطبيقه كأداة ديناميكية وتقدمية لإحداث تغيير اجتماعي جوهري وعميق بالدستورية التحويلية. تنظر هذه الدستورية إلى الدستور كنص حيّ يتغير مع الزمن ويتكيف مع الظروف الاجتماعية والسياسية المعاصرة، على عكس التفسير الحرفي أو الإجرائي البحت. وسعيًا لإعادة تشكيل القيم الثقافية بما يتوافق مع الأهداف الدستورية كالمساواة والعدالة والحرية والمساواة والإخاء، لا تسعى هذه الدستورية إلى ضبط السلطة فحسب، بل إلى هدم أنظمة القمع وعدم المساواة المتجذرة.[٤] و من هذا المنطلق ربما من الافضل اثارة فكرة اخرى ترتبك بما يسمى الأخلاق الدستورية، فمثلاً فيما يتعلق الأمر بالفساد، يمكن تصوره بأنه يتناقض مع هذا المبدأ، اذ يمكن القول دون أدنى شك أن الفساد لا يُقاس بدرجته، لأنه يُولّد الفوضى، ويُقوّض إرادة المجتمع في التقدم، ويُسرّع من نمو الطموحات غير المستحقة، ويُفسد الضمير، ويُهدر مجد

(1) Juliana Cesario Alvim Gomes, "Bridging Past and Future," *VRÜ | WCL* 56 (2023), P.595
(2) Michaela (At30), P.528
(3) Ibid. p.529
(4) Rang (at 6). P.170

المؤسسات، ويُشلّ الاقتصاد الوطني، ويُضعف القيم المدنية، ويُفسد أسس الحكم. ومن الجدير بالذكر أن اكتساب الثروة بطرق غير أخلاقية يُهدر طاقة المؤمنين بالنزاهة، وقد سجّل التاريخ معاناتهم. والأمر الوحيد المُريح هو أن الحس الجمعي يُراعي هذه المعاناة باعتبارها جزءًا من الأخلاق الدستورية.(١)

II.ب. المطلب الثاني

ما وراء الشرعية الشكلية: الأسس الأخلاقية للنظام الدستوري العراقي

لقد طوّر جون ستيوارت ميل فهمًا للأخلاق الدستورية يرتكز على الأخلاق السياسية، بينما نظر غروت إليها من منظور تاريخي اجتماعي. في مقال بعنوان "اعتبارات الحكم التمثيلي"، نُشر عام ١٨٦١، ناقش ميل أصول الحكم الحديث، وأثار شكوكًا حول قدرة القانون الدستوري، بوصفه قانونًا معقدًا قابلًا للتنفيذ، على منع مختلف هيئاته من إساءة استخدام سلطتها على بعضها البعض. ولحلّ أوجه القصور في القانون الوضعي، حثّ ميل الفاعلين السياسيين والمؤسسات على وضع "الواجبات الأخلاقية" فوق التزاماتهم العامة. وأشار إلى هذه الواجبات بالأخلاق الدستورية، و"الأخلاق السياسية الوضعية"، و"أخلاقيات الحكم التمثيلي". ووفقًا لميل، تتألف الأخلاق الدستورية من القوانين والمبادئ غير المعلنة "في أذهان الفاعلين السياسيين والمؤسسات، والتي تُعدّل استخدام سلطاتهم الذي قد يُمارس لولا ذلك".(٢) و من وجهة نظر غروت إن انتشار الأخلاق الدستورية، ليس فقط بين أغلبية أي مجتمع ولكن في جميع أنحاء المجتمع، هو الشرط الذي لا غنى عنه لحكومة حرة وسلمية في آن واحد؛ لأنه حتى أي أقلية قوية وعنيدة يمكن أن تجعل عمل مؤسسة حرة غير عملي، دون أن تكون قوية بما يكفي للتغلب على الهيمنة لأنفسها.(٣) و قضت المحكمة العليا في الهند في الحكم التاريخي (Justice K S Puttaswamy v Union of India)، بأن الفرد هو محور الدستور. في هذا الحكم، لم تكتفِ المحكمة بحماية الحقوق الدستورية، بل دخلت في صلب النقاش حول الأخلاق الدستورية بشكل مباشر. وقد تبنت المحكمة هذا النهج برمته، مؤكدةً أن هذا المبدأ الدستوري قائم على الوحدة لتيسير بناء مجتمع إنساني ورحيم. فالفرد هو محور الدستور لأن تحقيق حقوقه الفردية هو ما يحدد رفاهية المجتمع ككل.(٤) و يُشاد بفكرة الأخلاق الدستورية باعتبارها ثورية وأساسية للحفاظ على القيم الديمقراطية في مجتمع متعدد الثقافات. فهي تُشكّل تحديًا لكل من الجمهور والحكومة، مع التكيف مع التحولات المجتمعية والحفاظ

(1) https://www.casemine.com/judgement/in/5609af32e4b0149711415c6d last visited Jnauary 2, 20206

(2) Afreen Afshar Alam & Pragyanshu Gautam, "Constitutional Morality: The New Instrument of Justice?" *Revista de Drept Constituțional* No. 2/2024. P.83

(3) Nidhi Ngaihoih, "Law and Morality: Constitutional Morality vs. Public Morality," *Journal of Indian Research* Vol. 10 (2022), 70.

(4) Shelal Lodhi Rajput, "Doctrine of Constitutional Morality," *Journal of International Law* Vol. 2, Issue 4 (2021), 36–37.

على سيادة القانون. كما أنها تُشجع التعاون والتضامن بين الأطراف المعنية، وتحفزها على التعاون في سبيل تحقيق الأهداف الدستورية.[١] لذلك إن فكرة الأخلاق الدستورية، التي تتجاوز التفسير النصي وتُشكّل بوصلة معيارية في الفصل في القضايا الدستورية، موجودة ضمن هذا التوجه الدستوري التحويلي.[٢]

و التفسير القضائي لأحكام الدستور القائم بما يُقرّ بطبيعتها التحويلية ويُعلنها، بما يُلبي متطلبات المجتمع المتطورة باستمرار[٣]، اذ يُرسّخ الدستور القيم، ويُحدد المسؤوليات، ويضع حدودًا للسلطة، ويُنمّي لدى الشعب إحساسًا بالتاريخ، ويُهيئه للمستقبل. يتألف نص الدستور من نصوص منطوقة وأخرى غير منطوقة. تُعدّ الأخلاق إحدى هذه النصوص الدستورية غير المنطوقة.[٤] يجب على المحكمة أن تُوازن بين المتطلبات المتضاربة المتمثلة في الحفاظ على المعايير القانونية الراسخة ومعايير العدالة المتغيرة في المجتمع. يُعدّ حلّ هذا التضارب بين القيم والمنطق ضروريًا في الحالات المعقدة. يُطلب من القضاة إدراك القيم المتضاربة، وحساب الآثار القيمية المترتبة على تفضيل مجموعة على أخرى، ثم اتخاذ القرار.[٥] لا يتصور هابرماس العملية الديمقراطية من منظور تعددي، أي كقواعد سوق للمنافسة الحرة، بل كشروط للإدماج والحوار في المجالين المؤسسي والاجتماعي العام. علاوة على ذلك، لا يتصور المحكمة كحكم يحمي المنافسة الحرة، بل كجهة في خدمة حماية الحوار الشامل وتعزيزه.[٦] وتعني الأخلاق الدستورية التمسك الوثيق بالقيم الأساسية للدستور ودعمها. وهي تستلزم تكريس الجهود لنظام سياسي ديمقراطي شامل يلبي الاحتياجات الاجتماعية والفردية.[٧]

و حسب منظور الفيلسوف الأمريكي رونالد مايلز دوركين، أن القانون لا يجب أن يستند فقط إلى القواعد الرسمية، بل أيضاً، في جوهره، إلى المبادئ الأخلاقية. ووفقاً لدوركين، فإن القراءة الأخلاقية تُدخل الأخلاق السياسية في صميم القانون الدستوري، إلا أنها بطبيعتها

(1) Ayushi Jaiswal , Santosh Kumar Singh, Janmejay Singh, "Constitutional Morality in India, Constitutional Morality in India: A Pillar of Justice and Democratic Values," *Library Progress International* Vol. 44 No. 3 (2024), 28759.
(2) Mazhar Khan & Anuradha Garg, "Constitutional Morality and Amendment Acts," *International Journal of Law* Vol. 11, Issue 9 (2025), 24.
(3) Akshay Jain & Girish R., "Constitutional Transformation Vis-à-Vis Transformative Constitutionalism," *TOJQI* Vol. 11, Issue 3 (2020), 504.
(4) Sangram Jadhav, "Meeting with Constitutional Morality," *IJCRT* Vol. 11, Issue 11 (2023), 416.
(5) John A. Winters, "General Principles of Constitutional Adjudication," (1968) 10 *William and Mary Law Review* 315, 329.
(6) C. Ignacio Giuffré, "The Coming of Age of Deliberative Constitutionalism," (2024) *Canadian Journal of Law & Jurisprudence* 397–426, 404.
(7) Devi Prabha & B.S. Reddy, "Constitutional Morality as a Challenge," *IJLMH* Vol. 5, Issue 6 (2002), 422–423.

غير مؤكدة ومثيرة للجدل، وبالتالي فإن أي نظام حكم يجعل هذه المبادئ جزءاً من قانونه، عليه أن يحدد أي تفسير وفهم سيكون له الصلاح. و الدستور وثيقة حية تأسست على قيم ومفاهيم محددة بهدف تحقيق أهداف اجتماعية معينة وضعها واضعوها نصب أعينهم. وهو ليس قاعدة ثابتة ولا قانونًا ملزمًا. إن الأخلاق الدستورية، أو التفسير الأخلاقي للدستور، من شأنها أن تمنح المجتمع الحديث القوة والدعم الإضافيين اللازمين لتحقيق تلك الأهداف.[١]

في الختام، من المناسب النظر إلى العلاقة بين الدستورية التحويلية والدستور العراقي على أنها طموحة ولكنها محدودة للغاية. فرغم أن الدستور يمتلك القدرة على إحداث تغيير جذري، إلا أن تقاسم السلطة القائم على الهوية، وضعف المؤسسات، والظلم البنيوي غير المُعالَج، تُقوّض أسسه الفلسفية. وبالتالي، تُقدِّم التجربة العراقية مثالاً على درس أعمّ للدستورية التحويلية: وهو أن التحوّل الدستوري يُخاطر بأن يصبح وعداً مؤجلاً بدلاً من مشروع مُنجز، وذلك في غياب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي تُتيح مناهضة الهيمنة والمساواة المادية. إنّ الأخلاق الدستورية ليست شعورًا فطريًا، بل يجب تنميتها، وهي تنطوي على التزام بالمبادئ الأساسية التي يندرج تحتها الدستور. وعلى عكس الامتثال القانوني أو الإجرائي، تتطلب الأخلاق الدستورية التمسك بروح الدستور، بما يضمن أن يظل الحكم أخلاقيًا وشاملًا وعادلًا.[٢]

الخاتمة

وفيها ابرز النتائج والمقترحات

أولاً: النتائج:

١- لا تعتمد القوة التحويلية للدستور على ادعاءاته المعيارية فحسب، بل والأهم من ذلك، على أساسه الأخلاقي في العمل السياسي والاجتماعي، وذلك وفقًا لتحليل التحول الدستوري والأخلاق الدستورية في سياق الدستور العراقي. ولا شك أن دستور العراق لعام ٢٠٠٥، الذي يرسم رؤية لمجتمع تعددي اتحادي دستوري، يمتلك إمكانات ثورية هائلة. إلا أنه ما لم تُعترف بالأخلاق الدستورية كمعيار قانوني ملزم للسلوك السياسي، فإن هذه الإمكانات ستبقى غير مُستغلة إلى حد كبير. من بين أمور أخرى، يُوفّر مفهوم الأخلاقيات الدستورية نفسه إطارًا معياريًا لمراقبة مبادرات الإصلاح عن كثب، وفي نهاية المطاف، بناء ثقافة سياسية تُعلي من شأن الدستور. وبهذا، يُصبح الإصلاح الدستوري عملية مستمرة تجمع بين المساءلة السياسية، والمعايير القانونية، ومُثل المجتمع، بدلًا من كونه مجرد اعتماد دستور جديد. لكن في الواقع، لا يزال هذا التغيير غائباً. فإحراز الأهداف الدستورية يعرقله قصور المؤسسات، والتشرذم السياسي. ويُظهر التناقض بين الأهداف الدستورية والواقع السياسي

(1) Ibid, P.42٥

(2) Riya Das, "Constitutional Morality and Judicial Activism," *Indian Journal of Law and Legal Research* Vol. VII, Issue III, 4258.

يعود في معظمه إلى غياب ثقافة دستورية راسخة والتزام مستمر بالدستور، أكثر من كونه بسبب قصور في النص نفسه. لأن دستور عام ٢٠٠٥ ارسى حمايةً للحريات العامة، بما فيها حرية الرأي والتعبير، وشدد على حقوق الإنسان. وأكد الدستور على مختلف الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون العراقيون، بغض النظر عن طبيعتها، مما يمثل تحولاً ملحوظاً عن الدساتير العراقية السابقة. وفي هذا الصدد، يمثل دستور ٢٠٠٥ تقدماً هاماً وفعّالاً من خلال توسيع نطاق الحريات للشعب العراقي.(١) و ذلك لأن وجود الدستور يُعدّ دليلاً واضحاً على حداثة النظام السياسي واستقرار مؤسساته، فهو يُشكّل أساس الحكم الديمقراطي. ويُعتبر الدستور ضرورياً لأنه يُحدّد العلاقة بين سلطات الدولة، ويُبيّن حقوق المواطنين وواجباتهم، ويضع آليات لتعديل القوانين وضمان شرعيتها الدستورية.(٢) ويُرسي الدستور، بوصفه القانون الأعلى، هيكل الدولة، وينظم السلطات العامة وصلاحياتها، ويحمي الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات. وهو أكثر من مجرد مجموعة قواعد مكتوبة، إذ يجسد الفلسفة السياسية للحكم. ويكمن في جوهره مبدأ الحرية، الذي يكفله القانون، مما يجعل الدستور الإطار الذي يُشكل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة.(٣)

٢- بما أن الدساتير لا تمثل فقط المعتقدات المعيارية القائمة، بل تؤكد أيضاً على سلطة صياغتها وتعديلها وتطويرها، فإن الإصلاح الدستوري يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومتبادلاً بالأخلاق العامة. ويتجلى هذا التناقض بوضوح عند النظر إلى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: فهو يعبّر عن مطلب معياري ببداية جديدة ديمقراطية ودستورية ، بينما يعكس في الوقت نفسه مجتمعاً تعددياً يتسم بالتنوع الديني والعرقي والسياسي، فضلاً عن تجربة الحكم الاستبدادي والصراع العنيف. علاوة على ذلك، يُكرّس الدستور العراقى إطار أخلاقي أساسي، مُوجّه نحو مفاهيم عالمية للعدالة دون إغفال السياق الاجتماعي، في المواد ١٤ (المساواة أمام القانون)، و١٥ (الحق في الحياة والأمن والحرية)، و٣٧ (حماية الحرية الشخصية والكرامة الإنسانية). ويمكن استخدام مفهوم "الأخلاق الدستورية"، الذي ابتكره، على سبيل المثال، رونالد دوركين، الذي ينظر إلى الدساتير على أنها بيانات لمجتمع متماسك أخلاقياً، حيث تُشكّل الحقوق "ورقة رابحة" في مواجهة المصالح السياسية الآنية، لتحليل هذا النهج فلسفياً. إلا أن التجربة العراقية تُذكّر بنظرية يورغن هابرماس حول التفسير الدستوري التعاوني، والتي ترى أن القوة المعيارية للدستور لا تتجلى إلا في الخطاب العام وفي الوعي الفعلي للمجتمع. لذا، ينبغي النظر إلى التغيير الدستوري في

---

(١) د. حازم صباح أحميد، وليد خالد عبد، "التحولات الدستورية في العراق و لبنان"، *مجلة اداب الفراهيدي*، المجلد (١٤) العدد (٤٩) القسم الثالث، مارس، (٢٠٢٢): ص.١٨٢-١٨٣

(٢) مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، *النظام السياسي والسياسة العامة، دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية*، سلسة الدراسات (٧)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦،ص.٩

(٣) وليد سالم محمد، *مأسسة السلطة وبناء الدول – الامة (دراسة حالة العراق)*، ط،١، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص٢٩٩.

العراق لا باعتباره مسارًا خطيًا، بل كعملية مفتوحة للتفاوض الأخلاقي، حيث يُمثّل الدستور مرآةً لقيم المجتمع ومعيارًا حاسمًا لتطورها المستقبلي.

٣- ان الدستورية التحويلية تنظر إلى الدستور باعتباره ممارسةً تحويليةً أخلاقيةً، لا مجرد تفسيرٍ معياريٍّ له كإطارٍ قانوني. ووفقًا لهذا المنظور، فإن الدستور العراقي هو نتاج مفاوضاتٍ سياسيةٍ، ومطلبٌ معياريٌّ مفروضٌ على المجتمع ككل. وهو يُنمّي فهمًا ذاتيًا أخلاقيًا ينشأ في خضمّ الصراع بين الخصوصية الاجتماعية والشمولية. وتُشكّل الحقوق المنصوص عليها في المواد ١٤ و١٥ و٣٧ معارضةً صريحةً للسلطة التعسفية، والتفكك الاجتماعي، والسياسة النفعية، لا مجرد توافقٍ محايدٍ أدنى

٤- من منظور دستوري نقدي، من الأهمية بمكان التأكيد على أن المساواة أمام القانون (المادة ١٤) تشمل الحق في الاحترام الأخلاقي المتساوي لجميع الأفراد، وليس مجرد المساواة الشكلية في المعاملة. ونتيجةً لذلك، تُصبح المساواة مفهومًا جوهريًا يُقيّم الواقع الاجتماعي الراهن، بل ويُقوّضه أحيانًا. يستند هذا التأكيد الأخلاقي إلى ضمانات الحياة والحرية والأمن والكرامة الإنسانية الواردة في المادتين ١٥ و٣٧، اللتين تجعلان الدستور حاجزًا أمام الدولة أو المجتمع أو الأيديولوجيا التي تستخدم الفرد كأداة. ووفقًا لتفسير دوركين، تصبح هذه الحقوق بمثابة "أوراق رابحة" تقيّد الأغلبيات الديمقراطية والعقلانية السياسية الأداتية، وذلك من خلال إرساء حدود أخلاقية لا يمكن تجاوزها. وهكذا، يتحول النظام الدستوري إلى ممارسة تلتزم فيها السلطة السياسية بأهداف تتجاوز مجرد التطبيق العملي. مع ذلك، يُبرز التحليل النقدي أيضًا ازدواجية هذا النهج. فاستخدام "مفاهيم عالمية للعدالة" ليس بالأمر الهين؛ فبينما قد يكون أداةً تحررية، فإنه ينطوي على خطر المبالغة في تشكيل الظروف الاجتماعية أو الاكتفاء بادعاءات بلاغية حول الاتساق الأخلاقي. والسؤال المحوري هو: هل تُستوعب الأخلاق الدستورية حقًا كممارسة أخلاقية حية، أم أنها لا تزال موجودة كمثال معياري تُدمره الحقائق السياسية باستمرار، لا سيما في حالة العراق؟ هنا، يبدو أن الدستورية الدستورية أقرب إلى صراع مستمر بين المُثل والواقع منها إلى دولة مكتملة.

ثانياً: المقترحات:

١- نقترح ان يتحول الدستور إلى منبرٍ للنقاش الأخلاقي، حيث تتلاقى فيه التعددية الاجتماعية والقيم العالمية والتجربة التاريخية. ولا تكمن قوة التحول الدستوري في وضع معايير بناءة فحسب، بل في التفسير النقدي المستمر الذي يطرح تساؤلاً حول ما إذا كان القانون يصون حقوق الإنسان فعلاً أم أنه مجرد دعوة رمزية. لذا، يبدو أن التحول الدستوري يمثل تحدياً أخلاقياً للمجتمع والدولة، ودعوةً لتطبيق القانون وإعادة تبريره باستمرار.

٢- ينبغي تصميم آليات مؤسسية لترجمة الأخلاقيات الدستورية إلى ممارسة دستورية فعلية. و ينبغي لجهود الإصلاح أن تعزز استقلالية وكفاءة القضاء، وهيئات مراجعة الدستور، ومؤسسات الرقابة. فبدون إنفاذ موثوق، تبقى الأخلاقيات الدستورية رمزية وليست تحويلية. في العراق، يعني هذا تعزيز استقلال القضاء، وتحسين الشفافية في الإدارة العامة، وضمان أن يعكس الفصل في القضايا الدستورية باستمرار منطقًا قائمًا على المبادئ لا

المصالح السياسية الآنية. وبالتالي، لا يصبح التفكير الدستوري التحويلي فعالًا إلا عندما يوفق التصميم المؤسسي بين القانون الوضعي والتبرير المعياري.

٣- ينبغي أن يكون التحول الدستوري قائمًا على الحوار وشاملًا للجميع. فالشرعية في المجتمع التعددي تتحقق من خلال النقاش الشامل والمشاركة العامة، لا مجرد الشرعية الشكلية. ويمكن تعزيز الشعور بالملكية الجماعية للتغيير الدستوري عبر إجراءات تشاور واسعة النطاق، ومشاركة المجتمع المدني، وحوار منظم بين مختلف فئات المجتمع العراقي.

٤- أخيرًا، ينبغي أن تُشكّل الأخلاق الدستورية إطارًا توجيهيًا لتقييم كلٍ من المؤسسات القائمة والإصلاحات المقترحة. فمن خلال اعتماد الأخلاق الدستورية كأساس معياري، يُمكن لواضعي السياسات والباحثين تقييم ما إذا كانت الإصلاحات تُعزز العدالة والشمول والمساءلة، أم أنها تُعيد توزيع السلطة داخل النخبة السياسية فحسب. وبهذا المعنى، لا يُصبح التحول الدستوري مجرد تعديل هيكلي، بل مشروعًا أخلاقيًا مستمرًا يهدف إلى التوفيق بين السلطة والشرعية. وبالتالي، فإن معالجة مشكلة البحث تتطلب دمج الأخلاق الدستورية في المذهب القانوني والممارسة المؤسسية والثقافة المدنية، مما يتيح التحول الدستوري في العراق ليكون بمثابة أساس لحكم مستقر وعادل وشامل.

المراجع

أولاً: المصادر العربية:

١- الحديثي، مها عبد اللطيف، والخفاجي، محمد عدنان .*النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية*، سلسلة الدراسات (٧)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

٢- محمد، وليد سالم .*مأسسة السلطة وبناء الدول – الأمة (دراسة حالة العراق)*، ط١، عمّان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

ثانياً: المجلات العلمية:

١- أحميد، حازم صباح، وعبد، وليد خالد .التحولات الدستورية في العراق ولبنان، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد (١٤)، العدد (٤٩)، القسم الثالث، مارس ٢٠٢٢.

ثالثاً: المصادر الاجنبية:

1. Alam, Afreen Afshar & Gautam, Pragyanshu. “Constitutional Morality: The New Instrument of Justice?” *Revista de Drept Constituţional* No. 2/2024.
2. Albertyn, Catherine. “Substantive Equality and Transformation in South Africa.” (2007) 23 *SAJHR*.

3. Albertyn, Catherine & Goldblatt, Sandra. “Facing the Challenge of Transformation.” (1998) 14 *SAJHR*.
4. Bogdandy, Armin von & Spieker, Luke Dimitrios. “Transformative Constitutionalism in Luxembourg.” *Columbia Journal of European Law* Vol. 29(2).
5. Bogdandy, Armin von & Urueña, René. “International Transformative Constitutionalism in Latin America.” *AJIL* Vol. 114(3) (2020).
6. Butt, Daniel. “Transformative Constitutionalism and Socio-Economic Rights.” Oxford Foundation for Law, Justice and Society (2009).
7. Christiansen, Eric C. “Transformative Constitutionalism in South Africa.” *Journal of Gender, Race & Justice* 13 (2010).
8. Constitution of the Republic of South Africa, Act 200 of 1996.
9. Daniël, Jacobus Frederick. *Socio-Economic Rights and Transformative Politics*. LLD Thesis, Stellenbosch University (2009).
10. Das, Riya. Constitutional Morality and Judicial Activism,” *Indian Journal of Law and Legal Research* Vol. VII, Issue III.
11. Davis, Dennis M. & Klare, Karl. “Transformative Constitutionalism and the Common and Customary Law.” (2010) 26 *SAJHR*.
12. Dharmesh. “Transformative Constitutionalism in India.” *International Journal of Law, Policy and Social Review* Vol. 5 (2023).
13. Giuffré, C. Ignacio. “The Coming of Age of Deliberative Constitutionalism.” *Canadian Journal of Law & Jurisprudence* (2024).
14. Gomes, Juliana Cesario Alvim. “Bridging Past and Future.” *VRÜ | WCL* 56 (2023).
15. Hailbronner, Michaela. “Transformative Constitutionalism: Not Only in the Global South.” *American Journal of Comparative Law* 65 (2017).
16. Jadhav, Sangram. “Meeting with Constitutional Morality.” *IJCRT* (2023).
17. Jain, Akshay & R., Girish. “Constitutional Transformation Vis-à-Vis Transformative Constitutionalism.” *TOJQI* (2020).

18. Jaiswal, Ayushi et al. “Constitutional Morality in India.” *Library Progress International* (2024).
19. Joshi, Shailja & Trivedi, Chetan. “Transformative Constitutionalism in the Global South.” *JETIR* (2025).
20. Khan, Mazhar & Garg, Anuradha. “Constitutional Morality and Amendment Acts.” *International Journal of Law* (2025).
21. Kibet, Eric & Fombad, Charles. “Transformative Constitutionalism and the Adjudication of Constitutional Rights in Africa.” (2017) 17 *AHRLJ*.
22. Klare, Karl. “Legal Culture and Transformative Constitutionalism.” (1998) 14 *SAJHR*.
23. Langa, Pius. “Transformative Constitutionalism.” (2006) 17 *Stellenbosch Law Review*.
24. Liebenberg, Sandra. *Socio-Economic Rights: Adjudication under a Transformative Constitution.* JUTA, 2010.
25. Ngaihoih, Nidhi. “Law and Morality: Constitutional Morality vs. Public Morality.” *Journal of Indian Research* (2022).
26. Rajput, Shelal Lodhi. “Doctrine of Constitutional Morality.” *Journal of International Law* (2021).
27. Rapatsa, Mashele. “Transformative Constitutionalism in South Africa.” *Mediterranean Journal of Social Sciences* (2014).
28. Reddy, B.S. & Prabha, Devi. “Constitutional Morality as a Challenge.” *IJLMH* (2002).
29. Saluja, Gunisha. “Transformative Constitutionalism in Contemporary Indian Society.” *IJLSI* (2025).
30. Sharma, Neetishri. “Transformative Constitutionalism.” *JETIR* (2021).
31. Singh, Rang Nath & Kumar, Santosh. “Expanding Horizons of Fundamental Rights.” *JFMR* (2025).
32. Sriharikarthik, S. “Transformative Constitutionalism and the Role of Judiciary in India.” *IJIRL*.
33. Van der Walt. “Transformative Constitutionalism and South African Property Law.” *TSAR* (2005).
34. Van Marle, Karin. “Transformative Constitutionalism As/And Critique.” (2009) *Stell LR*.
35. Winters, John A. “General Principles of Constitutional Adjudication.” (1968) *William and Mary Law Review*.

36. Case law: *Navtej Singh Johar v. Union of India*, AIR 2018 SC 4321. Casemine Judgment Database (last visited Jan. 2, 2026).